العرب
الإثنين 2021/10/04
السنة 44 العدد 12199

فشل الخرطوم في احتواء النزاعات في دارفور يبشر بعودة القوات الأممية

الخرطوم - تشكل عودة العنف إلى إقليم دارفور غربي السودان تحديا جديدا للحكومة التي تواجه صعوبات في تشكيل قوة أمنية لحماية المدنيين، بالتزامن مع توصية أممية لمجلس الأمن بضرورة نشر قوة محدودة لحفظ الأمن بالإقليم المضطرب.

وتأتي التوصية الأممية في ظل سعي الخرطوم لتشكيل قوة أمنية محلية، وعدم السماح لمجلس الأمن الدولي بإرسال قوات أممية جديدة.

وأنهى مجلس الأمن الدولي في الثالث والعشرين من ديسمبر 2020 مهام بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة بدارفور (يوناميد)، عقب أكثر من 13 عاما على تأسيسها في يونيو 2007.

وفي العاشر من أغسطس الماضي أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاح البرهان أنه سيتم الشروع في "تنفيذ الترتيبات الأمنية فورا"، لترسيخ قيم التعايش السلمي والاجتماعي بين مكونات المجتمع، من دون تحديد موعد قاطع لذلك.

لكن رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان "يونيتامس" فولكر بيرتيس دفع في الرابع عشر من سبتمبر الماضي بتوصية أممية لمجلس الأمن الدولي بنشر قوة محدودة في دارفور.

ودعا بيرتيس المجلس باتخاذ ما يلزم لنشر قوة محدودة للرد على انتهاكات وقف إطلاق النار في الإقليم إذا لزم الأمر.

فولكر بيرتيس

سننشر قوة للرد على الانتهاكات في دارفور إذا لزم الأمر

وفي التاسع والعشرين من أغسطس 2020 وقعت الحكومة السودانية والجبهة الثورية (حركات مسلحة) في إطار مسار دارفور، بروتوكول الترتيبات الأمنية، يتضمن تشكيل قوات مشتركة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، لحفظ الأمن في الإقليم.

ويدخل بروتوكول الترتيبات الأمنية ضمن اتفاق لإحلال السلام، وقعته الخرطوم في الثالث من أكتوبر 2020، مع الجبهة الثورية، التي تضم عدة حركات مسلحة، لكنه لم يشمل حركتين مسلحتين.

وتخلفت عن الاتفاق كل من الحركة الشعبية – شمال بزعامة عبدالعزيز الحلو، التي تنشط في ولايتي النيل الأزرق (جنوب شرق) وجنوب كردفان (جنوب)، وحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور، التي تقاتل القوات الحكومية في دارفور.

وعزا الصحافي المتخصص في شؤون دارفور محمد علي محمدو السبب في عدم تشكيل قوة حماية المدنيين إلى التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية.

وقال محمدو "تأخر تشكيل قوات حماية المدنيين يعود لارتباطه بتنفيذ الترتيبات الأمنية"، مشيرا إلى أن هذه القوات تتكون من 12 ألف جندي مناصفة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، في مرحلتها الأولى لبسط الأمن.

وتابع "استفحلت في دارفور الانفلاتات الأمنية بين الرعاة والمزارعين، وبرزت ظواهر العنف مؤخرا".

وفي الثالث عشر من أغسطس أعلنت السلطات نزوح 3 آلاف و500 أسرة إلى مخيمات: زمزم وشقرة وطويلة، جراء أحداث عنف شهدتها منطقتا كوقلي وقلاب في ولاية شمال دارفور، هربا من نزاع مسلح حول أراض زراعية.

وفي السابع عشر من نوفمبر 2020 وصلت مدينة الفاشر، مركز ولاية شمال دارفور، قوات تتبع حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، في إطار تنفيذ بند الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام مع الحكومة، الذي يتضمن تشكيل قوات مشتركة لحفظ الأمن وحماية المدنيين بدارفور، بعد يوم من احتفالات للسلام شهدتها الخرطوم.

وفي الرابع والعشرين من أغسطس الماضي أعلن مناوي حاكم إقليم دارفور خلال مخاطبته حشدا جماهيريا نظمه نازحو مخيم زمزم جنوبي الفاشر "تشكيل قوة أمنية مشتركة تعمل على حسم كافة مظاهر الانفلات الأمني والاقتتال بالإقليم وحماية المواطنين، عوضا عن التأخير الذي لازم تنفيذ بند الترتيبات الأمنية لاتفاق سلام جوبا".

وأشار محمدو إلى أن مناوي بدأ خطوات على الأرض في تشكيل قوة أمنية لحماية المدنيين.

وأردف "بعد إعلان مناوي، هنالك خطوات جادة في تشكيل قوة لحفظ الأمن إلى حين تنفيذ الترتيبات الأمنية، هذه القوات تشكلت في الفاشر، ومن المتوقع أن تتشكل في نيالا مركز ولاية جنوب دارفور، والجنينة مركز ولاية غرب دارفور".

وأضاف "هذه القوات السودانية أفضل من القوات الدولية في حفظ الأمن، وستكون لديها مقدرة كبيرة في بسط الاستقرار، لأنها تعرف جغرافية الإقليم ولديها إلمام بتعقيدات الأوضاع".

وقال الأمين العام لرابطة إعلاميي دارفور حافظ آدم حامد مصري "المشكلات الأمنية مازالت موجودة في الإقليم ولم تراوح مكانها، الحكومة غير جادة في بسط سيطرتها الأمنية".

وأوضح أن "هذه التفلتات الأمنية حفزت المسلحين في الحركات التي لم توقع على اتفاقية السلام على أن تعاود نشاطها من جديد".

وتابع أنه "لم تتخذ أي خطوات لحماية المدنيين، وليس هناك تحرك جاد لتشكيل قوات الحماية، نتيجة لعدم تنفيذ الترتيبات الأمنية، مما أفرز حالة الانفلات الأمني وتجدد الصراعات القبلية وازديادها".

وأشار إلى أن تجدد العنف والنزاع في دارفور يفتح الباب أمام مجلس الأمن الدولي والمنظمات الأممية للتفكير في إنشاء قوات أممية للحماية.

وتعزو الحكومة تأخير تنفيذ بند الترتيبات الأمنية الوارد في اتفاق سلام جوبا، لنقص التمويل، خاصة وأن العملية تكلف حوالي 10 ملايين دولار.

وفي 2003 اندلع بدارفور نزاع مسلح بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وإحلال السلام أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة عبدالله حمدوك، وهي أول حكومة منذ أن عزلت قيادة الجيش في الحادي عشر من أبريل 2019 البشير من الرئاسة (1989 – 2019)، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.

وتعيش البلاد منذ الحادي والعشرين من أغسطس 2019 مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام.

عود على بدء

توصيات اللجنة الملكية: ديمقراطية تناسب الأردنيين

تفاصيل التحديث السياسي مشاريع خلافات مستقبلية

ترقب حذر لمآلات توصيات اللجنة الملكية

مع تسلم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لتوصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، ينتظر الأردنيون نقاشات وخلافات شائكة بشأن ما جاء فيها تحت قبة البرلمان للوصول إلى إقرارها. ورغم أنه لم يسبق للبرلمان أن رفض مشاريع قوانين يدعمها العاهل الأردني، لا تزال المخاوف من أن يكون مصير توصيات اللجنة كمثل سابقاتها من اللجان.

عمان - وصفت مصادر سياسية أردنية توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي تسلمها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الأحد بـ"الديمقراطية التي تناسب الأردنيين"، إلا أنها ترى في كثرة التفاصيل التي تضمنها تقرير اللجنة مشاريع لخلافات مستقبلية قد يطول معها تجسيم التوصيات والعمل بها وهو ما يثير مخاوف من أن تلقى نفس مصير ورشات الحوار والإصلاح السابقة التي لم تفعّل.

وأغرقت اللجنة في عرض تفاصيل مشاريع قوانين الأحزاب وطريقة تنظيمها وحيثيات الدوائر الانتخابية وكيفية الاقتراع، إلا أنها أهملت صلاحيات العاهل الأردني في ظل الحكومات البرلمانية، ما أثار تساؤلات بشأن تكوين لجنة ملكية تقدم في نهاية المطاف تفاصيل عامة ولا تتعرض إلى صلاحيات أقطاب السلطة وتضبط اختصاصاتها.

ورأت مصادر أردنية أنه لا يمكن الحديث عن صلاحيات العاهل الأردني ضمن توصيات لجنة التحديث السياسي ما لم تتم المصادقة عليها في البرلمان، الذي سيدعو بدوره إلى تعديلات دستورية تقنن صلاحيات كل سلطة بما في ذلك سلطات العاهل الأردني.

وأكدت المصادر أن صلاحيات العاهل الأردني يمكن مناقشتها لاحقا في إطار التعديلات الدستورية المطلوبة لمواكبة مفهوم الحكومة البرلمانية التي هي هدف الاصلاح.

وتتشكل الحكومات الأردنية في الوقت الراهن بتكليف من العاهل الأردني وفق الدستور. وينبغي تعديل الدستور لتتشكل الحكومات عن طريق الأحزاب في البرلمان.

وكان الملك عبدالله الثاني قد دعا إلى ذلك ضمنيا في "أوراقه النقاشية" حين تحدّث عن تشكيل الحكومات البرلمانية.

وجاء في رسالة الملك عبدالله الثاني التي وجهها لرئيس لجنة تحديث المنظومة السياسية سمير الرفاعي في العاشر من يونيو الماضي "إنني أضمن أمام الأردنيين والأردنيات كافة، أن نتائج عملكم ستتبناها حكومتي، وتقدمها إلى مجلس الأمة فورا، ودون أي تدخلات أو محاولات للتغيير أو التأثير".

ورغم ذلك يحتفظ الأردنيون بذكرى سيئة تجاه ورشات الحوار والإصلاح السابقة والتي وضعت على الرف ولم تفعل توصياتها بعدما شغلت الأردنيين وخلقت ديناميكية سياسية واجتماعية أملا في تغيير يلبي تطلعات الأردنيين إلى ديمقراطية تشاركية وأكثر تمثيلية.

وهذه هي اللجنة الملكية الرابعة التي يتم تشكيلها على مدار السنوات الأخيرة، وجميع مخرجات هذه اللجان ما تزال في أدراج الحكومة إلى اليوم.

و أظهر استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن 68 في المئة من الأردنيين لا يثقون باللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وتزامن ذلك مع بيان أصدرته 111 شخصية وطنية وصفت فيه مشاريع الإصلاح التي تطرحها الجهات الرسمية بأنها "مفرغة من مضمون الإصلاح".

وأثارت توقعات الناطق باسم اللجنة الملكية مهند مبيضين بحصول ردات فعل على مخرجات اللجنة تساؤلات حول مصير هذه المخرجات، والعوائق التي قد تقف في طريقها ومدى جدية تنفيذها على أرض الواقع.

وتتطلب كثرة التفاصيل في مقترحات اللجنة الملكية وقتا طويلا للخوض فيها والمصادقة عليها، حيث يقول مراقبون إن مناقشة هذه التوصيات لتفعيلها تنذر بخلافات مستقبلية داخل المنظومة السياسية الحالية.

ومنحت اللجنة على سبيل المثال الأحزاب حصة كبيرة في البرلمان يقول منتقدون إنها لا تعادل وزنها الحقيقي، بينما استهدفت المكون العشائري القوي اجتماعيا في المملكة.

بشر الخصاونة

التوصيات سنسلمها إلى البرلمان للسير في إجراءات إقرارها

وتعزز توصيات اللجنة إشراك الشباب والمرأة في الحياة السياسية، حيث خفض مشروع القانون سن الترشح إلى 25 عاما، ونص على أن تلتزم القائمة بوجود شاب (أو شابة) على الأقل بعمر لا يتجاوز 35 عاما، ترتيبه (أو ترتيبها) ضمن المرشحين الخمسة الأوائل، وأن تلتزم القائمة المرشحة على مستوى الدائرة العامة بوجود امرأة مرشحة واحدة على الأقل ترتيبها ضمن المرشحين الثلاثة الأوائل، ووجود امرأة مرشحة واحدة على الأقل ترتيبها ضمن المرشحين الثلاثة التالين.

ولضمان التمثيل العادل اشترط القانون على القائمة المرشحة على الدائرة العامة وجود مرشحين فيها موزعين على نصف الدوائر الانتخابية المحلية على مستوى المملكة.

وفي حال أريد تمرير مخرجات اللجنة الملكية بناء على ضمانة العاهل الأردني، يجب أن تتبنى الحكومة التوصيات كمشاريع قوانين، وترسلها إلى ديوان الرأي والتشريع، ثم إلى مجلس النواب لإقرارها، ومن ثم إلى مجلس الأعيان للموافقة عليها، ويوشح بعد ذلك بالإرادة الملكية، ثم يُنشر بالجريدة الرسمية ليصبح قانونا نافذا.

ويرجح سياسيون أردنيون أن يمرر مجلس النواب مخرجات اللجنة الملكية تناغما مع إرادة الملك عبدالله الثاني وحكومته، إذ لم يسبق للبرلمان رفض مبادرات تشريعية يدعمها العاهل الأردني.

وأكد رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة الأحد أن الحكومة ستمتثل للتوجيه الملكي بتحويل مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي تسلمها الملك عبدالله الثاني إلى مجلس الأمة (البرلمان) للسير في إجراءات ومراحل إقرارها.

وشدد الخصاونة على أن هناك "ضمانة من الملك عبدالله الثاني عندما عيّن هذه اللجنة التي أنجزت عملاً دؤوباً وطيباً تستحق عليه الثناء والشكر والتقدير، بأن تقدّم نتاج أعمالها في ما يتعلق تحديداً بمسودة مشروعي قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية إلى مجلس الأمة للسير في إجراءات إقراره".

ولفت إلى أن لدى "النخب السياسية والمجتمع دوراً أساسياً في ترجمة هذه المخرجات إلى واقع ملموس يشهد شحذاً لهممنا التي ستكون دائماً عالية في إطار هذا التأطير البرامجي للعمل السياسي ضمن سياقات جماعية وحزبية برامجية ووطنية تلبي تطلعات واحتياجات المواطنين".

أردوغان يستثمر الانكفاء السعودي لتعزيز نفوذه في لبنان

بيروت - يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لاستثمار الانكفاء العربي وخاصة السعودي على الساحة اللبنانية من أجل تعزيز نفوذ بلاده خدمة لأجنداته التوسعية في المنطقة.

وتلقى رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي اتصالا هاتفيا من أردوغان دعاه فيه إلى زيارة أنقرة ومناقشة ما يحتاجه لبنان لتجاوز أزماته الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة، في وقت ينتظر فيه ميقاتي إشارة سعودية لزيارة الرياض التي تبدي لامبالاة بالساحة اللبنانية وتطورات الأوضاع هناك.

وتأتي دعوة أردوغان في وقت ترفض فيه السعودية تقديم أي دعم مالي للبنان في ظل سيطرة حزب الله على القرار السياسي فيها، رغم المساعي الفرنسية المتكررة لتليين موقف الرياض.

وتبدو السعودية متحفظة أكثر من أي وقت مضى في دعم لبنان ماليا بسبب عدم التزام رؤساء الحكومات اللبنانية السابقة بتعهداتهم بتحجيم دور حزب الله مقابل الحصول على المساعدات المالية. وتقول أوساط سياسية سعودية إن مشكلة الرياض مع بيروت ليست في الأشخاص ولا في الحكومة، بل في السياسات اللبنانية لاسيما الخارجية التي يتحكم فيها حزب الله الموالي لإيران.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يسعى لملء الفراغ العربي في لبنان انطلاقا من اللعب على ورقة المساعدات والدعم

ويراهن ميقاتي على لقاء الأحد الذي جمع وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مدينة نيوم لمناقشة الملف اللبناني، رغم فشل الرئيس إيمانويل ماكرون في تليين الموقف السعودي خلال اتصال هاتفي جمعه بولي العهد السعودي الاثنين الفارط.

وذكرت أوساط سياسية أن الرئيس الفرنسي لم ينجح في إقناع الرياض المتحفظة لتعديل موقفها من دعم لبنان رغم تقديمه لعدد من الضمانات التي تلبي جزءا من تحفظاتها.

وهذه ليست المحاولة الفرنسية الأولى لتليين مواقف السعودية، إذ أرسلت باريس خلال مفاوضات تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة سفيرتها آن غريو إلى الرياض على خلفية اتفاق ثلاثي بين وزراء خارجية كل من فرنسا جان إيف لو دريان والولايات المتحدة أنتوني بلينكن والسعودية الأمير فيصل بن فرحان حاولت فيه باريس استعادة بعض من حضور الرياض. لكن تصريحات السفيرة عند عودتها أوضحت أن السعودية ليست بصدد الاهتمام بعودة قوية إلى لبنان في ظل سيطرة حزب الله على البلاد.

وبذلت الرياض كل ما في وسعها على مدى سنوات مضت لدعم لبنان وحث الفرقاء على منع ارتهانه إلى أيّ جهة خارجية، لكن اللبنانيين ظلوا ينظرون إلى المملكة كجهة مهمتها ضخ الأموال وتحريك الاقتصاد والسياحة دون أيّ التزام سياسي تجاهها، وهو خيار لم يعد يتماشى مع سياستها الجديدة.

وينظر أردوغان إلى الانكفاء السعودي وصرامة موقفها من دعم بيروت على أنه فرصة مواتية لتوسيع نفوذه في لبنان.

وتعتبر مصادر سياسية تتابع التحرك التركي في لبنان أن رهان أنقرة في الوقت الحاضر هو على ملء الفراغ العربي في البلد انطلاقا من اللعب على ورقة المساعدات.

وتشير هذه المصادر إلى أن الابتعاد السعودي بسبب معارضة الرياض لحزب الله يترك المجال لتوسع الدور التركي في لبنان خدمة لأجندات أردوغان التوسعية وفرض نفسه من خلالها لاعبا رئيسيا في المنطقة.

وإثر انفجار مرفأ بيروت عرضت أنقرة على السلطات اللبنانية الاستخدام المؤقت لميناء هاتاي التركي إلى أن يعود ميناء بيروت إلى العمل، إضافة إلى الإمدادات الطبية والغذائية التي أحضرها نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي ووزير الخارجية مولود جاويش أوغلو خلال زيارتهما إلى لبنان إثر تلك الحادثة التي هزت البلاد.